شبهات تحريف القرآن الكريم وأدلة بطلانها

الباحث: علي محسن جبر
جامعة واسط / رئاسة الجامعة

تاريخ الاستلام : 2021-11-16
تاريخ القبول : 2021-12-19

ملخص البحث:

ان الدلائل العلمية تؤكد حقيقة صيانة القرآن من التحريف وانه كياناً متماسكاً مستقلاً لم تصل إليه يد التحريف ، ولم تستهدفه نبال العوادي ، وليس هذا أمراً اعتباطيا تحكمت فيه الظروف أو الصدف ، بل هو أمر حيوي قصدت إليه إرادة الغيب بإشاءة الله تعالى ، وتأسيساً على ذلك فلا يغير القرآن غرض طارئ ، ولا عدوان مباغت. وموضوع سلامة النص القرآني يقتضي دحض أي ادعاء مغاير ، ورد أي اتجاه مناوئ ، وهذا يدعو إلى تصفية دعاوى التحريف وتفنيد أباطيلها من الوجوه كافة. ودعاوى التحريف لدى غربلتها ، ودراسة مظاهرها ، نجدها تتردد بين عدة ظواهر هي : الادعاءات ، الافتراضات ، أخبار الآحاد ، الاتهامات ، الشبهات ، المحاولات. ورصد هذه الظواهر يحتم مسايرة الموضوع لجزئياتها ، ولدى مسايرة الموضوع بجزئياته ، والظواهر بحيثياتها ، تجلى بطلان قسم منها ، وفشل القسم الآخر ، وتعثر الجزء الأخير في تحقيق الدعوى. ونقول : إن نسخ الأحكام شيء ، والتحريف شيء آخر ، فالنسخ لا يكون تحريفا ، وإنما هو إحلال لحكم مكان حكم ، أو رفع لحكم من الأحكام من قبل الله تعالى ، تخفيفا عن العباد ، أو رعاية لمصلحة المسلمين ، أو استغناء عن حكم موقوت بحكم مستديم ، وما أشبه ذلك مما يتعلق بالشريعة أو بمعتنقيها ، ولا مجال إلى الطعن في هذه الناحية على ادعاء التحريف في القرآن .

الكلمات المفتاحية : شبهات ، دلائل ، تحريف

Suspicions of Distorting of the Noble Qur'an and the Evidence for its Invalidity

Ali Mohsen Jebir

Wassit University / The University Presidency

mha217667@gmail.com Email :

Mobile: 009647831138172

Receipt date: 2021-11-16

Date of acceptance: 2021-12-19

Abstract

The scientific evidence confirms the fact that the Qur'an is protected from distortion,it is a coherent, independent entity, it was not reached by the hand of distortion. The Qur'an changes an emergency purpose, nor sudden aggression. The issue of the integrity of the Qur'an text requires the refutation of any different claims, the rejection of any adverse trend, this calls for a refinement of the claims of distortion and refuting their falsehoods from all sides. We find the claims of distortion are move between allegations, assumptions, single news, accusations, suspicions, and attempts when we filtrate them and examine their states . the Monitoring these phenomena necessitates that the subject goes along with its particulars, and when the subject goes along with its particulars and phenomena, it becomes clear that some of them are invalid, the other part fails, and the last part fails to achieve the case. We say: abrogating rulings is one thing, and distortion is another thing. Abrogation is not a distortion, but rather it is a substitution of a ruling in the place of a ruling, or a lifting of a ruling from God Almighty, to alleviate the servants, or to take care of the interests of Muslims, or to dispense with a timed ruling by a permanent ruling. There is no way to challenge in this respect the allegation of distortion in the Qur'an ..

Keywords: suspicions, evidence, distortion

المقدمة:

ان الحمد الله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا (صلى الله عليه واله وسلم) عبده ورسوله وان الائمة من ذريته (عليهم السلام) حجج الله أما بعد فإنّ نسبة التحريف إلى كتاب الله العزيز الحميد نسبة ظالمة تأبه طبيعة نصّ الوحي المضمون بقاؤه وسلامته عبر الخلود. قال تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ). (الحجر . ٩)

وهي نسبة عمياء وفي نفس الوقت قديمة يرجع عهدها إلى عصر اختلاف أصحاب المصاحف الاولى ، حيث التنافس العارم في ثبت نصّه وفي هجاء قراءته ، كلّ فريق يرى الصحيح فيما عنده من هجاء وقراءة ، والخطأ ما عند الآخرين. وهكذا لمّا توحّدت المصاحف على عهد عثمان ، كان ذلك على يد جماعة كانت تعوزهم كفاءة هذا الأمر الخطير ، ومن ثمّ وقعت مخالفات في رسم الخطّ ، واختلاف في نسخ المصاحف مع المصحف الامّ المحتفظ به في نفس المدينة . وكان من الصحابة وبعض التابعين . خلال هذا الاختلاف . من ينتقد نسخ المصاحف وهجاء القراءات آنذاك ، وكانوا كثرة كابن مسعود وعائشة وابن عباس وأضرابهم ومن مشى على شاكلتهم من التابعين. وبقيت من ذلك التناوش اللّسني روايات وحكايات أولعت الحشوية بنقلها وضبطها وتدوينها في أمّهات الجوامع الحديثية ، ممّا أوجب فيما بعد مشكلة احتمال التحريف في نصّ القرآن الكريم .والذي أثار من ذلك العجاج ، وعمل في ترويج تلكم الأباطيل ، هي تلكم النغمات الإلحادية التي كانت تنفثها أحلام جاهلية أولى ، كسرا لشوكة الإسلام ، وحطّا من كرامة القرآن ، هيهات ، وقد خاب ظنّهم ، (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُا نُورَ اللهِ بِأَفْواهِهِمْ وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكافِرُونَ). (الصف . ٨)

و الحمد لله رب العالمين على جميع نعمهِ

التمهيد :

الشبهات : إنّ مصطلح الشبهات هو أحد المصطلحات الشرعية التي ذُكرت في النصوص الشريفة والتي توسّع مفهومها وكثُر استعمالها في العصور الإسلامية المتأخرة، وقد ذُكرت في الحديث الشريف حيث قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "الحَلالُ بَيِّنٌ، والحَرامُ بَيِّنٌ، وبيْنَهُما أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فمَن تَرَكَ ما شُبِّهَ عليه مِنَ الإثْمِ، كانَ لِما اسْتَبَانَ أتْرَكَ، ومَنِ اجْتَرَأَ علَى ما

يَشُكُّ فيه مِنَ الإثْمِ، أوْشَكَ أنْ يُواقِعَ ما اسْتَبانَ، والمَعاصِي حِمَى اللَّهِ مَن يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أنْ يُواقِعَهُ ، كما ورد هذا اللفظ في قوله تعالى من سورة آل عمران: (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)

وفيما يأتي بيانٌ لمعنى الشبهات في اللغة والاصطلاح:

الشبهات في اللغة : إنّ الشبهات هي جمع شبهة، وتدلّ على الأمور المشتبهة، وسُميّت شبهة لأنّها غامضة وغير واضحة الحال وحكمها خفيٌّ على التعيين، وعند البحث عن مادة شبهة في المعاجم العربية يجد الباحث أنّها تُطلق على معانٍ عدّة متقاربة وهي المماثلة والمشابهة، كما أنّها تدلّ على الالتباس وحصول الإشكال والاختلاط، فالإنسان عندما يشتبه عليه أمرٍ ما فإنّه لا يُدرك حكمه وماهيته بدقّة ومن هذه الشبهات الفتن التي قد تُصيب الإنسان ولا يعلم حقيقتها إلّا بعد زوالها.

الشبهات في الاصطلاح : هي أمور التبس حكمها فلا يُعرف هل هي حرامٌ أم حلال، وهذا النوع من القضايا يُرجع فيه إلى أهل العلم والاختصاص، وللشبهات أسباب ومراتب وأحكام، فأمّا أسبابها فمنها ما يعود إلى الدليل الدال على الحلّ أو الحرمة ومنها ما يكون سببه وجود أكثر من دليل وحجة ووقوع التعارض ما بينهم، وقد اختلف العلماء في حكم الشبهات فمنهم من قال بحرمة القيام بالأمور المصنفة في دائرة الشبهة، ومنهم من قال بالجواز وقال آخرون بالتوقّف أي بعدم إعطاء حكم مخصّص للقضايا المشتبهة، ولكنّ الأصل في المؤمن أن يبتعد عن الشبهات ويستبرأ لدينه منها كما جاء في الحديث .

اقوال القائلين بالتحريف وادلتهم بذلك وردود العلماء بالأدلة النافية لتحريف القران الكريم :

استدلّ القول بوقوع التحريف في الكتاب الكريم بأدلّة جمعها المحدّث النوري في كتابه الّذي يسمّى بفصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب. وإنّنا كلّ الأدلّة الّتي نقلها موجزاً .

الدليل الأوّل :

إنّ اليهود والنصارى غيّروا وحرّفوا كتاب نبيّهم بعده ، فهذه الأمّة أيضاً لابّد أن يغيّروا القرآن بعد نبيّنا صلّى الله عليه وآله ؛ لأنّ ما وقع في بني إسرائيل لابدّ وأن يقع في هذه الأمّة على ما أخبر به الصادق المصدّق صلوات الله عليه. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ / ص ٣٥)

أقول : يمكن أن يكون مراده ممّا أخبر به الصادق المصدّق هذه الرواية الّتي رواها الصدوق في كمال الدين وتمام النعمة عن غياث بن إبراهيم ، عن الصادق ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : كلّ ما كان في الأمم السالفة ، فإنّه يكون في هذه الأمّة مثله حذو النعل بالنعل ، والقذة بالقذة. (الصدوق ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٥٧٦)

وروي روايات أخرى بهذا المضمون من الشيعة والسنّة.

والجواب عن ذلك :

لقد أجاب آية الله العظمى الخوئي عن ذلك بقوله :

أوّلاً : إنّ الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً ، ودعوى التواتر فيها جزافيّة لا دليل عليها ، ولم يذكر من هذه الروايات شيء في الكتب الأربعة ، ولذلك فلا ملازمة بين وقوع التحريف في التوراة ووقوعه في القرآن.

ثانياً : إنّ هذا الدليل لو تمّ لكان دالّاً على وقوع الزيادة في القرآن أيضاً ، كما وقعت في التوراة والإنجيل ، ومن الواضح بطلان ذلك.

ثالثاً : إنّ كثيراً من الوقائع الّتي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمّة ، كعبادة العجل ، وتيه بني إسرائيل أربعين سنة ، وغرق فرعون وأصحابه ، وملك سليمان للأنس والجنّ ، ورفع عيسى إلى السماء ، وموت هارون وهو وصيّ موسى قبل موت موسى بنفسه ، واتيان موسى بتسع آيات بيّنات ، وولادة عيسى من غير أب ، ومسخ كثير من السابقين قردة وخنازير ، وغير ذلك ممّا لا يسعنا إحصاؤه.

وهذا أدلّ دليل عدم إرادة الظاهر من تلك الروايات ، فلابدّ من إرادة المشابهة في بعض الوجوه. وعلى ذلك فيكفي في وقوع التحريف في هذه الأمّة عدم اتّباعهم لحدود القرآن ، وإن أقاموا حروفه كما في الرواية.

رابعاً : لو سلّم تواتر هذه الروايات في السند ، وصحّتها في الدلالة ، لمّا ثبت بها أنّ التحريف قد وقع فيما مضى من الزمن ، فلعلّه يقع في المستقبل زيادة ونقيصة ، والّذي يظهر من البخاري تحديده بقيام الساعة ، فكيف يستدلّ بذلك على وقوع التحريف في صدر الإسلام وفي زمن الخلفاء ؟! (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٢١)

الدليل الثاني :

إنّ كيفية جمع القرآن وتأليفه مستلزمة عادة لوقوع التغيير والتحريف فيه ثمّ قال : فإنّك قد عرفت أنّ القرآن لم يكن مجموعاً مرتبّاً في عهد النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ، وإنّما كان منتشراً متشتّتاً عند الأصحاب في الألواح والصدور ، مع احتمال أنّه لم يكن بعضه عند أحد منهم كما أشير إليه في بعض الأخبار. نعم جمعت عند النبيّ صلّى الله عليه وآله نسخة متفرّقة في الصحف والحرير والقراطيس ورثها عليّ عليه السلام ولمّا جمعها بعده (صلّى الله عليه وآله) بأمره ووصيّته وألّفه كما أنزل الله تعالى ثمّ عرضها عليهم فأعرضوا عنه وعمّا جاء به. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ٩٦)

والجواب عن ذلك :

إنّ كيفيّة الجمع الّذي ثبت عندنا ليست مستلزمة لوقوع التحريف ؛ لأنّا نعتقد أنّ القرآن كتب وجمع في زمن النبيّ وفي إشرافه كما أكّد عليه عدد من العلماء والباحثين مثل : الحارث المحاسبي والخازن والزرقاني والزركشي وعبد الصبور شاهين ومحمّد الغزالي وأبي شامة والباقلاني والحرّ العاملي والبلخي وابن طاووس والسيّد شرف الدين. (جعفريان ، ١٤٠٥ هـ ، ص ٣٢)

وقال الدكتور الصغير : (والتحقيق العلمي يقتضي : أن يكون القرآن كلّه قد كتب ، وجمع في عهد النبيّ (صلّى الله عليه وآله) كما يرى ذلك ابن حجر). (العاملي ، ١٤٣١هـ ، ص ٦٣)

فمصدر هذه الشبهة كما قال المرحوم آية الله العظمى السيد الخوئي هو زعمه بأنّ جمع القرآن كان بأمر من أبي بكر بعد أن قتل سبعون رجلاً من القرّاء في بئر معونه ، وأربعمائة نفر في حرب اليمامة فخيف ضياع القرآن وذهابه من النّاس ، فتصدّى عمرو بن زيد بن ثابت لجمع القرآن من العسب والرقاع واللخاف ، ومن صدور النّاس بشرط أن يشهد شاهدان على أنّه من القرآن ، وقد صرّح بجميع ذلك في عدة من الروايات ، والعادة تقضي بفوات شيء منه على المتصدّي لذلك إذا كان غير معصوم ،

كما هو مشاهد فيمن يتصدّى لجمع شعر شاعر واحد أو أكثر ، إذا كان هذا الشعر متفرّقاً ، وهذا الحكم قطعي بمقتضى العادة ، لا أقلّ من احتمال وقوع التحريف ، فإنّ من المحتمل عدم إمكان إقامة شاهدين على بعض ما سمع من النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ، فلا يبقى وثوق بعدم النقيصة. (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٣٩)

فهذه الشبهة مبتنية على ما زعمه النوري بأنّ جمع القرآن كان بأمر من أبي بكر ، ولكن هذا الزعم باطل قطعاً ، لاهتمام النبيّ صلّى الله عليه وآله بالقرآن ، وتعليمه إيّاه للناس ، وحثّه لهم على قراءته وحفظه وختمه أوّلاً.

وثانياً : عرض الصحابة القرآن على رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وقراءتهم له.

وأخيراً اهتمام الصحابة بختم القرآن في زمنه (صلّى الله عليه وآله) وأمره وحثّه على ختمه باستمرار.

فكون القرآن كلّه موجوداً مكتوباً على القسب واللخاف والرقاع وقطع الأديم وعظام الأكتاف والأضلاع وبعض الحرير والقراطيس ممّا لا شكّ فيه. فإذا كان هذا الزعم باطلاً كما صرّح به غير واحد من المحقّقين الّذين بذلوا جهدهم في هذا الموضوع شكّر الله سعيهم يتبيّن أنّ هذا الدليل أيضاً في غير محلّه.

كيفيّة جمع القرآن :

نعم هنا بحث في أنّ القرآن المكتوب في القراطيس وغيره في زمن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) جمع في مصحف واحد كالموجود بين الدفّتين في زمنه أو كان متفرّقاً فيها في زمن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) نظراً لترقّب نزول القرآن على عهده (صلّى الله عليه وآله) ، فمادام لم ينقطع الوحي لم يصحّ تأليف السّور مصحفاً ، إلّا بعد الإكمال وإنقطاع الوحي.

قد ذهب عدّة من المحقّقين إلى أنّ القرآن بنظمه القائم وترتيبه الحاضر كان قد حصل في حياة الرسول وكان القرآن على عهده (صلّى الله عليه وآله) مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن كالقاضي وابن الأنباري والكرماني والطيّبي (السيوطي ، ١٤٠٧هـ ، ج ١ ، ص ٦٢).

كما ذهب السّيد الخوئي أيضاً إلى هذا الرأي (معرفة ، ١٤٣٠ هـ ، ج ١ ، ص ٢٢١).

وذهب العلّامة الشيخ محمّد هادي المعرفة إلى أنّ جمع السور وترتيبها بصورة مصحف مؤلّف كالموجود بين الدفّتين حصل بعد وفاة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ، وأوّل من قام بجمع القرآن بعد وفاته مباشرة وبوصيّه منه (صلّى الله عليه وآله) هو للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) . ثمّ قام بجمعه زيد بن ثابت بأمر من أبي بكر ، كما قام بجمعه كلّ من ابن مسعود وأبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري وغيرهم ، حتىّ انتهى الأمر إلى دور عثمان فقام بتوحيد المصاحف وإرسال نسخ موحّدة إلى أطراف البلاد ، وحمل الناس على قراءتها وترك ما سواها. (معرفة ، ١٤٣٠ هـ ، ج ١ ، ص ٢١٨)

الدليل الثالث :

إنّ أكثر العامّة وجماعة من الخاصّة ذكروا في أقسام الآيات المنسوخة : ما نسخت تلاوتها دون حكمها ، وما نسخت تلاوتها وحكمها معاً. وذكروا للقسمين أمثله ورووا أخباراً كثيرة ظاهرة بل صريحة في وجود بعض الآيات والكلمات الّتي ليس لها في القرآن المتداول أثر ولا عين وأنّه كان منه في عصر النبيّ صلّى الله عليه وآله يتلونه الأصحاب وحملوها على أحد القسمين من غير أن تكون فيها دلالة وإشارة على ذلك وحيث إنّ نسخ التلاوة غير واقع عندنا فهذه الآيات والكلمات لابدّ وأن تكون ممّا سقطت وسقوطها من الكتاب جهلاً أعمداً لا بإذن من الله ورسوله وهو المطلوب. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٠٥)

ويرد عليه : أنّ نسخ التلاوة عندنا باطل أيضاً ، ولانعتقد به ؛ لقوله تعالى : (وَما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِها نَأتِ بِخَيرٍ مِنها أَوْ مِثلِها) (البقرة : ١٠٦) ، إذ لا نسخ فيما لا يكون هناك ناسخ ، وما جاء بخير منه أو مثلها في نسخ التلاوة. مضافاً إلى أنّ الروايات الّتي أشار إليها الطبرسي روايات آحاد ، والقرآن الكريم لا يثبت ولا ينسخ بروايات الآحاد مهما كانت مكانة قائلها ، ولابدّ فيه من التواتر ، كما أجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً.

وأخيراً لو صحّ ما قالوه لاشتهر بين الصحابة جميعاً ، ولحفظه كثير منهم أو كتبوه في مصاحفهم ، ولكن ما اشتهر ، بل نقول : إنّ نسخ التلاوة غير معقول ولن يصدر من الحكيم أبداً.

فإذا ثبت أنّ نسخ التلاوة غير واقع بل غير معقول لا يصدر من الحكيم فيثبت بطلان هذا الدليل أيضاً.

الدليل الرابع :

إنّه كان لأمير المؤمنين (عليه السلام) قرآناً مخصوصاً جمعه بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وعرضه علة القوم فأعرضوا عنه ، فحجبه عن أعينهم ، وكان عند أولاده (عليهم السلام) يتوارثه إمام عن إمام كسائر خصائص الإمامة وخزائن النبوّة ، وهو عند الحجّة (عجّل الله فرجه) يظهره للنّاس بعد ظهوره ويأمرهم بقراءته ، وهو مخالف لهذا القرآن الموجود من حيث التأليف وترتيب السور والآيات بل الكلمات أيضاً ومن وجهة الزيادة والنقيصة ، وحيث إنّ الحقّ مع عليّ (عليه السلام) وعلى مع الحقّ ففي القرآن الموجود تغيير من جهتين ، وهو المطلوب. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٢٠)

والجواب عنه :

إنّ وجود القرآن لعليّ من المسلمات التاريخيّة ، ولكن لم يكن مصحفه مخالفاً لهذا القرآن الموجود بين الدفّتين من جهة الزيادة والنقيصة ، بل كان مخالفاً لهذا القرآن في النظم والاحتواء على شروح وتفاسير على الهامش ومحلّ النزول وشأن النزول.

قال السيّد الخوئي قدس سره : « فالذي يستفاد من الروايات في هذا المقام هو أنّ مصحف عليّ عليه السلام كان مشتملاً على زيادات تنزيلاً أو تأويلاً. ولا دلالة في شيء من هذه الروايات على أنّ تلك الزيادات من القرآن ». (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٢٥)

وما أدّعى أيضاً أحد ولا يستفاد من الروايات أيضاً أنّ مصحفه كان ناقصاً من القرآن الموجود بين الدفّتين. فما ذكره النوري إن صحّ استدلاله يدلّ على التحريف بمعنى زيادة شيء في القرآن وبطلانه إجماعيّ ، ولكن الاستدلال سخيف وباطل كما عرفت.

وقال المرحوم العلّامة الطباطبائي قدّس سرّه : والجواب عنه الوجه الثالث إنّ جمعه عليه السلام القرآن وحمله إليهم وعرضه عليهم لا يدلّ على مخالفة ما جمعه في شيء من الحقائق الدينيّة الأصليّة أو الفرعيّة إلّا أن يكون في شيء من ترتيب السور أو الآيات من السور الّتي نزلت نجوماً بحيث لا يرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدينيّة.

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه ، ولم يقنع بمجرّد إعراضهم عمّا جمعه واستغنائهم عنه كما روي عنه عليه السلام في موارد شتيّ ، ولم ينقل عنه عليه السلام فيما روى من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ولا غيرها آية أو سورة تدلّ على ذلك ، وجبههم على إسقاطها أو تحريفها. (الطباطبائي ، ١٤١٧ هـ ، ج ١٢ ، ص ١١٩)

الدليل الخامس :

إنّ وجود مصحف مخصوص معتبر لعبد الله بن مسعود مخالف للمصحف الموجود مستلزم لعدم مطابقة لتمام ما نزل على النبيّ (صلّى الله عليه وآله) إعجازاً وإن كان في مصحفه أيضاً مخالفة لمصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) من جهة الترتيب كما مرّ ، وعدم اشتماله على تمام ما فيه بل بعض ما في الموجود أيضاً إلّا أنّ المطلوب ثبوت تمام ما جمعه فيه ، وعدم شمول الموجود لبعضه وبه يتمّ الاستدلال ، ولا تضرّه المخالفة المذكورة ، كما لا يخفى.

والجواب عن ذلك :

قال الأستاذ العلّامة محمّد هادي المعرفة في جوابه :

كان اختلافه مع سائر المصاحف في قراءته بالزيادة التفسيريّة أحياناً ، وبتبديل كلمات غير مألوفة لغرض الإيضاح. وقد أسقط المعوّذين بزعم أنّهما عوذتان. ولم يثبت الفاتحة في مصحفه ، نظراً لأنّها عدل القرآن وليس منه. هكذا كان يزعم ولكن كلّ ذلك لا يتمّ عن قصد إلى تحريف الكتاب. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٣٥)

مضافاً إلى ذلك أنّ عدم شمول القرآن الموجود لبعض ما كان في مصحف ابن مسعود لا يفيد إثبات التحريف ؛ لأنّه لم يثبت بالتواتر وغيره قرآناً نازلاً. ومشهور أنّ عبدالله بن مسعود وافق مع الّذين كانوا يجمعون ويكتبون المصحف العثماني ، وأظهر رضايته بفعلهم. (السجستاني ، ١٤٢٣هـ، ص ١٨)

الدليل السادس :

إنّ هذا المصحف الموجود غير شامل لتمام ما في مصحف أبيّ بن كعب ، فيكون غير شامل لتمام ما نزل إعجازاً لصحّة ما في مصحف أبيّ واعتباره. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٤٤)

والجواب عنه : إنّ كون ما في مصحف أبيّ معتبراً محلّ إشكال بل منع ؛ لعدم ثبوته ، مضافاً بما جاء في ردّ الأستاذ حيث قال : نعم كان مشتملاً على دعائي القنوت ، وقد حسبهما سورتين : سورة الخلع وسورة الحفد. وقد زاد في مفتتح سورة الزمر . حم . ليكون عدد الحواميم عنده ثمانية ، على خلاف المشهور ، وكانت له زيادات تفسيريّة على غرار زيادات ابن مسعود. (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ٢١٢)

الدليل السابع :

إنّ ابن عفّان لمّا استولى على الأمّة جمع المصاحف المتفرّقة ، واستخرج منها نسخة بإعانة زيد بن ثابت وكتابته وقراءته وقراءة نفسه ، وسمّاها بالإمام ، وأحرق ومزّق سائر المصاحف ، وما فعل ذلك إلّا لإعدام ما بقي فيها ممّا كان بأيدي الناس وغفل عنه أخواه ممّا كان يلزمهم حذفه صوناً لسلطنتهم عمّا يوهم الوهن فيها ، وصادفه بعض الدواعي الأخر ممّا لزم منها سقوط بعض الكلمات بل الآيات أيضاً كما يستفاد من أخبار الباب. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٤٩)

والجواب عن ذلك :

إنّ ما زعم المحّدث النوري ادّعاء محض ؛ لعدم ثبوت سقوط بعض الكلمات أو الآيات ، بل ثبت عدم سقوط شيء من الكلمات أو الآيات ؛ لأنّ فعل عثمان كان بمرأى ومنظر القارئين والكتّاب وجميع المسلمين ، وما اعترض عليه أحد المسلمين أنّه أسقط بعض الكلمات أو الآيات ، بل أيّدوه في أصل جمع القرآن وتوحيده ، ونقل أنّ عليّاً عليه السلام أيضاً أيّده وقرّره. (العاملي ، ١٤٣١هـ ، ص ٣٩٦)

أخرج ابن داوود عن سويد بن غفلة قال : سمعته من عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) :

فو الله ما فعل . عثمان . الّذي فعل في المصاحف إلّا عن ملأ منّا جميعاً.

وقال : فقد بلغني أنّ بعضهم يقول : قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد يكون كفراً ، قلنا : فماذا رأيت ؟ قال (عليه السلام) : أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد ، فلا تكون فرقة ولا اختلاف. فنعم ما رأيت. (السجستاني ، ١٤٢٣هـ ، ص ٢٢)

وفي رواية أخرى قال . عليّ (عليه السلام) : ولو ولّيت في المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل. (الجزري ، ١٣٤٥هـ ، ج ١ ، ص ٨)

فهذا العمل من عثمان يكون دليلاً على صيانة القرآن من التحريف لا العكس ؛ لأنّ عمله كان لكثرة ما ظهر في الناس من اللحن في القراءة ، والقراءة باللهجات المختلفة وغير ذلك ، نعم عمله في إحراق سائر المصاحف كان قبيحاً جدّاً ، واعترض عليه المسلمون حتىّ سمّوه بحرّاق المصاحف.

قال السيّد الخوئي رضوان الله تعالى عليه : أمّا هذا العمل من عثمان فلم ينتقده عليه أحد من المسلمين ، وذلك لأنّ الاختلاف في القراءة كان يؤدّي إلى الاختلاف بين المسلمين وتمزيق صفوفهم وتفريق وحدتهم ، بل كان يؤدّي إلى تكفير بعضهم بعضاً. وقد مرّ فيما . تقدّم . بعض الروايات الدالّة على أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله منع عن الاختلاف في القرآن. ولكن الأمر الّذي انتقد عليه هو إحراقه لبقيّة المصاحف ، وأمر أهالي الأمصار بإحراق ما عندهم من المصاحف ، وقد اعترض على عثمان في ذلك جماعة من المسلمين ، حتىّ سموّه بحرّاق المصاحف. (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٥٨)

الدليل الثامن :

الأخبار الكثيرة الّتي رواها المخالفون . زيادة على ما مرّ في المواضع السابقة . الدالّة صريحاً على وقوع التغيير والنقصان في المصحف الموجود ، ولكثرتها ووثاقة بعض ناقليها ووجود الدواعي على ترك روايتها لرجوعها بالأخرة إلى الطعن على الخلفاء تطمئنّ النفس بصدق مضمونها ، مضافاً إلى عدم وجود الدواعي القريبة لهم لوضعها ، وعدم وجود معارض لها في أخبارنا ، بل فيها من المؤيّدات ما يجعلها قريباً من المتواترات. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٧١)

والجواب عن ذلك :

أوّلاً : إنّ أكثر هذه الأحاديث ضعيفة من حيث الأسناد.

ثانياً : قد عالجها أئمّة نقد الحديث بأنّها كانت من زيادات تفسيريّة وشروح وما إلى ذلك ، لا من لفظ النّص. (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ٢٦١)

ثالثاً : وجب طرح هذه الروايات ؛ لأنّها مخالفة للكتاب والسنّة.

رابعاً : إعراض أهل السنّة وأصحابنا عن هذه الروايات ، فتسقط من الحجيّة.

قال السيّد الخوئي قدّس سرّه في ردّه : والجواب عن الإستدلال بهذه الطائفة : أنّه لابدّ من حملها على ما تقدّم في معني الزيادات في مصحف أمير المؤمنين (عليه السلام) . إنّ تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل وما يؤوّل إليه الكلام أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٢٣) . وإن لم يمكن ذلك الحمل في جملة منها فلابدّ من طرحها ؛ لأنّها مخالفة للكتاب والسنّة ... على أنّ أكثر هذه الروايات بل كثيرها ضعيفة السند ، وبعضها لا يحتمل صدقه في نفسه ، وقد صرّح جماعة من الأعلام بلزوم تأويل هذه الروايات أو لزوم طرحها .

وقال العلّامة الطباطبائي قدس سره : في ردّ الطائفة من الروايات :

أمّا أوّلاً : فبأنّ التمسّك بالأخبار بما أنّها حجّة شرعيّة يشتمل الدور :

إنّ حجيّة الأخبار متوقّفة على صحّة النبوّة وذلك ظاهر ، وصحّة النبوّة اليوم متوقّفة على سلامة القرآن من التحريف المستوجب لزوال صفات القرآن الكريمة عنه كالهداية وفصل القول وخاصّة الإعجاز ، فإنّه لا دليل حيّاً خالداً على خصوص نبوّة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) غير القرآن الكريم بكونه آية معجزة ، ومع احتمال التحريف بزيادة أو نقيصة أو أيّ تغيير آخر

لا وثوق بشيء من آياته ومحتويّاته أنّه كلام الله محضاً ، وبذلك تسقط الحجّة ، وتفسد الآية ، ومع سقوط كتاب الله عن الحجّية تسقط الأخبار عن الحجّية. فلا يبقى للمستدلّ بها إلّا أن يتمسّك بها بما أنّها أسناد ومصادر تاريخيّة ، وليس فيها حديث متواتر ولا محفوف بقرائن قطعيّة تضطرّ العقل إلى قبوله ، بل هي آحاد متفرّقة متشتتة مختلفة منها صحاح ومنها ضعاف في أسنادها ومنها قاصرة في دلالتها فما أشذّ منها ما هو صحيح في سنده تامّ في دلالته. وهذا النوع على شذوذه وندرته غير مأمون فيه الوضع والدسّ ؛ فإنّ انسراب الإسرائيليّات وما يلحق بها من الموضوعات والمدسوسات بين روايتنا لا سبيل إلى إنكاره ، ولا حجّية في خبر لا يؤمن فيه الدسّ والوضع. ومع الغضّ عن ذلك فهي تذكر من الآيات والسور ما لا يشبهه النظم القرآني بوجه ، ومع الغضّ عن جميع ذلك فإنّها مخالفة للكتاب ومردودة.

وأمّا ما ذكرنا أن أكثرها ضعيفة الأسناد فيعلم ذلك بالرجوع إلى أسانيدها ، فهي مراسيل أو مقطوعة الأسناد أو ضعيفتها ، والسالم منها من هذه العلل أقلّ قليل.

وأمّا ما ذكرنا أنّ منها ما هو قاصر في دلالتها ؛ فإنّ كثيراً ممّا وقع فيها من الآيات المحكمة من قبيل التفسير وذكر معنى الآيات ، لا من حكاية متن الآية المحرّفة. (الطباطبائي ، ١٤١٧هـ ، ج ١٢ ، ص ١١٤)

الدليل التاسع :

إنّ الله تبارك وتعالى قد ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيّين وابنته الصدّيقة الطاهرة عليهم السلام وبعض شمائلهم وصفاتهم في تمام الكتب المباركة الّتي أنزلها على رسله وصرّح فيها بوصايتهم وخلافتهم وأنّ ختمها بهم ؛ وذلك إمّا للعناية التامّة بتلك الأمم ليتبرّكوا بتلك الأسامي الّتي وجودها في صحف نبيّهم بهذه الصفات الشريفة ويجعلونها وسيلة لإنجاح سؤلهم وإنجاز مأمولهم وكشف ضرّهم ودفع بأسهم على ما يظهر من جملة من الأخبار ، أو لارتفاع قدرهم وإعلاء شأنهم بذكرهم قبل ظهورهم بهذه الأوصاف الكاشفة عن بلوغهم أشرف محلّ الكرّمين وأعلى منازل المقرّبين ، أو بما يقتضي كون معرفتهم بها كمعرفة الله جلّ جلاله واجبة على جميعهم وأنّهم إنّما بعثوا إلى العباد لذلك وأرسلوا لتعليمهم تلك المسالك. وهذا ظاهر كثير من الأخبار خصوصاً فيما ورد في علّة عذابهم بما ترجع إلى آبائهم من قبول ولايتهم (عليهم السلام) ،

وعلى تلك الوجوه الراجعة حقيقةً إلى أمر واحد كيف يحتمل المنصف أن يهمل الله تعالى ذكر أساميهم في كتابة المهيمن على جميع الكتب الباقي على مرّ الدهور الواجب التمسّك به إلى قيامة الساعة ولا يعرّفهم لأمّة نبيّه الذين هم أشرف من جميع الأمم

السالفة والعناية بتكميلهم أشدّ واستحكام أمرهم عليهم السلام ورفع قدرهم وإعلاء ذكرهم بدرجهم فيه أظهر ووجوب طاعتهم ومودّتهم على هذه الأمّة أشدّ من غيرهم ، وهو أهمّ من غيره من الواجبات الّتي تكرّر ذكرها في الكتاب الكريم. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ١٨٣)

والجواب عن ذلك :

أوّلاً : لم يثبت ذكر أسمائهم عليهم السلام في تمام الكتب الّتي نزلت على الرّسل.

ثانياً : على فرض الثبوت لا ملازمة بين ذكر أسامي أوصياء خاتم النبيّين وابنته الصدّيقة الطاهرة عليهم السلام وبعض شمائلهم وصفاتهم في الكتب المباركة الماضية وبين ذكرها في القرآن كما لايخفى ، فعدم ذكرها لا يدلّ على التحريف ، بل نحتمل قويّاً أن عدم ذكرها خصوصاً اسم عليّ في القرآن إنّما هو لئلّا يتعرّض القرآن للتحريف.

قال المحقّق المتتبّع السيّد جعفر مرتضى العاملي : ويرى الشيعة أيضاً : أنّه لا حاجة للتصريح بأسماء الأئمّة وأهل البيت في القرآن. وقد نصّ الأئمّة أنفسهم : على أنّه لم يذكر اسم عليّ عليه السلام في القرآن ، وذكروا السبب في ذلك (العاملي ، ١٤٣١هـ ، ص ٢٤)

عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام فقلت له : إنّ النّاس يقولون : فماله لم يسمّ عليّاً وأهل البيت في كتاب الله ؟ فقال : فقولوا لهم : إنّ رسول الله نزلت عليه الصلاة ، ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتّى كان رسول الله صلّى الله عليه وآله هو الّذي فسّر لهم ذلك. (الكليني ، ١٤٠٩هـ، ج ٢ ، ص ٤٠)

وقال آية الله العظمى السيد الخوئي قدس سره . بعد نقل هذه الرواية . :

فتكون هذه الصحيحة حاكمة على جميع تلك الروايات ، وموضحة للمراد منها وأنّ ذكر اسم أمير المؤمنين في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير ، أو بعنوان التنزيل ، مع عدم الأمر بالتبليغ ، ويضاف إلى ذلك أنّ المتخلّفين عن بيعة أبي بكر لم يحتجّوا بذكر اسم علي في القرآن ، ولو كان له ذكر في كتاب لكان ذلك أبلغ في الحجّة ، ولا سيّماً إنّ جمع القرآن . بزعم المستدلّ . كان بعد تماميّة أمر الخلافة بزمان غير يسير ، فهذا من الأدلّة الواضحة على عدم ذكره في الآيات. (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٣٢)

وإذا ثبت عدم ذكر اسم عليّ في القرآن يتّضح عدم ذكر أسامي سائر الأئمّة فيه أيضاً.

الدليل العاشر :

انّه لا إشكال ولا خلاف بين أهل الإسلام في تطرّق اختلافات كثيرة وتغييرات غير محصورة في كلمات القرآن وحروفه وهيأته من زيادة كلمة ونقصانها وزيادة حرف ونقصانه وتبديل كلمة وإثبات أخرى وتأنيث لفظ وتذكيره وإفراده مرّةً وجمعه أخرى وأمثال ذلك من وجوه التغيير الّذي مرّ ذكرها إلى أن بلغ من الكثرة بمكان خرج عن اندراجه تحت الضبط ، وظاهر أنّ المصحف الموجود الدائر غير خالص من بعضه أو أكثره ، فهو حينئذٍ غير مطابق لما أنزل عليه (صلّى الله عليه وآله) إعجازاً ، وهو المقصود. وهذا الدليل وإن كان غير وافٍ لإثبات نقصان السورة والآية والكلمات ؛ لعدم شمول تلك الاختلافات لها إلّا أنّه يمكن تتميمه بعدم القول بالفصل أو بأن يقال إذا لم يكن اعتناؤهم في حفظ القرآن وصيانته عن تطرّق الاختلافات بمقام لم يحفظوا سورة الفاتحة كما هي وقد كانوا يتلونها في كلّ يوم مرّات عديدة في أزيد من عشرين سنة وكانوا يسمعونها عنه صلّى الله عليه وآله كذلك ... فعدم حفظهم غيرها ممّا لم تكن لهم ضرورة إلى تلاوتها في كلّ سنة مرّة مثلاً بحيث يلزم منه ما ذكرنا من التحريف والنقصان أولى ، بل هو حينئذٍ في غاية الوضوح. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ٢٠٩)

والجواب عن ذلك :

إنّ ما ذكره النوري يدّل على اهتمام المسلمين بالقرآن وحفظه ، فلذلك بحثوا عن كيفيّة قراءته من حيث الإعراب والهيئة وغير ذلك ، إضافة إلى أنّ هذه البحوث والخلافات الاجتهاديّة ، ولم يعتقدوا أنّ في القرآن اختلافاً ، بل كلّ الباحثين يعتقدون أنّ القرآن نزل بشكل واحد من عند واحد وإنّ هذه الاختلافات في القراءة جاءت من جهة الباحثين والقرّاء ، وهو بحث علمي واجتهادي صرف لا ربط له بأصل القرآن وأنّ القرآن هو النصّ المتواتر عن رسول الله النازل عليه وحياً إعجازيّاً. وقد حافظ عليه جمهور المسلمين وكبار أئمّة الدين ، لا تغيير فيه ولا اختلاف عبر الدهور ، فكلّ باحث له إذعان بأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر ، فلهذا ترى أنّ مع وجود قراءات مختلفة في الأبحاث الاجتهاديّة والعلميّة أنّ كلّ المسلمين يقرءون سورة الحمد مثلاً في صلواتهم من دون أن يكون في قراءتها أيّة مشكلة.

مضافاً إلى أنّ دليله لا يكفي لإثبات مدّعاه ذهب إلى إثبات ما ادّعاه بعدم القول بالفصل ، وهو أيضاً غير وافٍ لثبوت وجود قراءات المختلفة واطّلاع الباحثين عليها مع اعتقادهم بأنّه لم ينقص من القرآن كلمة أو آية أو سورة. هذا أيضاً مضافاً لما قاله الأستاذ في كتابه القيّم في ردّه : وأمّا مسألة التتميم بعدم القول بالفصل ، فلا موضوع لها أوّلاً.

وثانياً : هي مسألة أصولية تخصّ الأمور النظريّة العقليّة ، دون العلوم النقليّة المبتنية على أساس النقد والتمحيص. (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ٢٢٠)

الدليل الحادي عشر :

الأخبار الكثيرة المعتبرة الصريحة في وقوع السقط ودخول النقصان في الموجود من القرآن زيادة على ما مرّ متفرّقاً في ضمن الأدلّة السابقة وأنّه أقلّ من تمام ما نزل إعجازاً على قلب سيّد الإنس والجان من غير اختصاصها بآية أو سورة وهي متفرّقة في الكتب المعتبرة الّتي عليها المعوّل وإليها المرجع عند الأصحاب ، جمعت ما عثرت عليها في هذا الباب بعون الله الملك الوهّاب :

أ : ثقة الإسلام . الكليني . في آخر كتاب فضل القرآن من الكافي عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد ، عن عليّ بن الحكم ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : إنّ القرآن الّذي جاء به جبرئيل عليه السلام إلى محمّد صلّى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية.

ب : المولى محمّد صالح في شرح الكافي ، عن كتاب سليم بن قيس الهلالي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله لزم بيته وأقبل على القرآن يجمعه ويؤلّفه ، فلم يخرج من بيته حتّى جمعه كلّه ، وكتب على تنزيله الناسخ والمنسوخ منه والمحكم والمتشابه والوعد والوعيد ، وكان ثمانية عشر ألف آية. (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ٢٣٤)

إلى غير ذلك من الروايات الّتي ذكرها المحدّث النوري في كتابه ، ونحن لا نأتي بها اجتناباً للإطالة.

الدليل الثاني عشر

الأخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القرآن الدالّة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور بإحدى الصور المتقدّمة ، وهي كثيرة جدّاً (النوري الطبرسي ،١٤٠٣ هـ ، ص ٢٥٠)

ثمّ ذكر الأخبار الواردة ، نذكر هنا روايتين :

أ : عليّ بن إبراهيم القمي في تفسيره ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن أبي عبدالله عليه السلام إنّه قال : إهدنا الصراط المستقيم صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالّين ... الخبر.

ب : الطبرسي في مجمع البيان قرأ صراط من أنعمت عليهم عمر بن الخطاب وعبدالله بن زبير وروي ذلك عن أهل البيت (عليهم السلام).

والجواب عن الدليلين الأخيرين :

أوّلاً : إنّ أكثر هذه الروايات أيضاً ضعيفة الأسناد نقلت من الكتب غير المعتبرة.

ثانياً : إنّ عدّة من هذه الروايات روايات تفسيريّة للآية.

وعدّة منها روايات تبيّن شأن نزول الآيات وتأويلها أو تعيين مصداق من مصاديق الآية.

وبعض منها روايات تبيّن اختلاف القراءات ، وأنّها لا تدلّ على اختلاف في نصّ الوحي وأصل القرآن ؛ لأنّ القرآن ثبت بالتواتر ، وهذه القراءات لم تثبت بالتواتر.

وعدّة من هذه الروايات ذكر فيه لفظ التحريف ، وزعم النوري أنّ المراد منه هو التحريف بالمعنى المتنازع فيه ، والحال إنّ المراد من التحريف فيها هو التحريف المعنوي.

وبعض منها روايات استند إليها المعصوم في بيان الآيات ، فتخيّل النوري أنّ كلمات المعصوم جزء من آية حذف من القرآن ، ولكن من الواضح أنّ هذه الكلمات من المعصوم لا من القرآن.

وعدّة من هذه الروايات روايات وردت في تعليم قراءة القرآن في زمن ظهور الحجّة عليه السلام وأنّ القراءة في زمانه تكون وفق ما جمعه عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، فأراد المحدّث النوري أن يجعل هذه الروايات دليلاً على مخالفة ما جمعه عليه السلام مع القرآن الموجود بين الدفّتين ؛ لأنّه جاء فيها أنّه يعلّم الناس القرآن على ما أنزل الله ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم. وجاء في بعضها : وأخرج المصحف الّذي كتب عليّ (عليه السلام).

ولكن الظاهر أنّ هذه الروايات أيضاً لا تدلّ على مقصوده ؛ لأنّها لا تدلّ على أنّ المخالفة بينهما هو الاختلاف في نصّ القرآن ، بل المراد أنّ الاختلاف إنّما هو في النظم والتأليف كما أشرنا إليه سابقاً وصرّح به بعض هذه الروايات أيضاً. وبعضها نقلت غير صحيحة كالرواية الأولى الّتي جاءت في الدليل الحادي عشر ؛ فإنّ لفظة عشر ظاهراً من زيادة النساخ أو الرواة والأصل سبعة آلاف آية.

قال الأستاذ الشيخ محمّد هادي المعرفة : والحديث بهذه الصورة نادر غريب ، وقد أوقع الشرّاح في مشكل العلاج ، بعد أن كانت آي القرآن . حسب واقعيته الراهنة ، الموافق للمأثور عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وعن ابن عبّاس وغيره من التّابعين ، والتي أجمعت عليها عامّة أهل التفسير كالطّبرسي وغيره . لا تعدو بضعاً ومائتين وستّة آلاف آية ! فهي لا تبلغ سبعة آلاف ، فكيف بسبعة عشر ألفاً ؟!

وقد جزم المولى أبو الحسن الشعراني . في تعليقته على شرح الكافي للمولى صالح المازندراني . بأنّ لفظة « عشر » من زيادة النسّاخ أو الرواة ، والأصل : هي سبعة آلاف عدداً تقريبياً ينطبق مع الواقع نوعاً مّا.

ويؤيّده أنّ صاحب الوافي . المولى محسن الفيض . نقل الحديث عن الكافي بلفظ « سبعة آلاف آية » من غير ترديد ، الأمر الّذي يدلّ على أنّ النسخة الأصليّة من الكافي الّتي كانت عنده كانت بهذا اللفظ ، ولم يحتمل غيره. قال الشعراني في تعليقه على الوافي : كانت النسخة الّتي شرحها المجلسي في مرآة العقول « سبعة عشر ألفاً » وكأنّها من فعل بعض النسّاخ استقلّ عدد السبعة فأضاف إليه عشراً ، غير أنّ السبعة آلاف هي القريبة من الواقع الموجود بأيدينا ، وظاهر الحديث أنّه ليس بصدد إحصاء عدد الآيات ، بل ذلك من باب إطلاق العدد التامّ المتناسب مع الواقع بعد حذف الكسور أو تتميمها كما هي العادة والمتعارف في الاستعمال ، من باب التسامح ، بعد عدم تعلّق الغرض بذكر الكسر الناقص أو الزائد. (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ٢٦٤)

فتبيّن أنّ هذه الروايات على كثرتها أيضاً لا تدلّ على مراد المحدّث النوري.

ثالثاً : إنّ هذه الروايات مع كثرتها ونقل بعضها من طرق الخاصّة ونقل أكثرها من طريق السنّة وفي كتبهم المعتبرة أيضاً إلّا أنّهم لم يستندوا إليهما ، ولم يعتقدوا بالتحريف ، بل حملوه على وجوه مختلفة أو ردّوه ، فهذه الروايات على فرض دلالتها معرض عنها ، يجب طرحها ؛ لإعراض الأصحاب ومخالفتها للكتاب.

ولتكميل الجواب أرى أن ألحق اختصاراً أجوبة بعض المحقّقين الّذين أجابوا عن الدليلين بصورة أكثر تفصيلاً ، قال الأستاذ العلّامة السيد جعفر مرتضى العاملي في ردّ الدليل الحادي عشر : وهو أيضاً فاسد ؛ لأنّها روايات ظاهرة التأويل ، لأنّ المراد بها تحريف المعنى لا اللفظ ، وقد تقدّم بعض ما يرتبط بذلك ، كما أنّ بعض الأحاديث النادرة الأخرى إنّما رواها الغلاة والضعفاء والمنحرفون عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام ، وهي مخالفة للضرورة القطعيّة ، فلا يلتفت إليها ، ولا يعتدّ بها ، وتقدّم أنّ بعضها يقصد به ذكر التأويل والتفسير المنزل ، وليس ذلك من القرآن في شيء.

وقال في ردّ الدليل الثاني عشر : إنّ أكثرها يدخل في الأقسام الّتي في البحوث السابقة أو ترجع إلى التفسير وشأن النزول أو التأويل ، كما أنّ التكرار فيها كثير وظاهر.

ثمّ قال : أضف إلى ذلك : أنّ أكثر من ٣٢٠ رواية منها تنتهي إلى السيّاري ، الفاسد المذهب والمنحرف والغالي ، الملعون على لسان الصادق عليه السلام ، والمطعون فيه من قبل جميع الرجاليّين.

وأكثر من ٦٠٠ من مجموع الألف عبارة عن مكرّرات ، والفرق بينها ، إمّا من جهة نقلها من كتاب آخر مع وحدة السند أو من طريق آخر ... وغير هذين القسمين ، فإنّ أكثر من مائة حديث منها عبارة عن قراءات مختلفة ، أكثرها عن الطبرسي في مجمع البيان .. كما أنّ أكثرها مشتركة نقلها بين السنّة والشيعة ، ولا سيمّا بملاحظة : أنّ الطبرسي يروي عن رجال أهل السنّة : كقتادة ومجاهد وعكرمة وكثير غيرهم. وما يبقى فإنّما هو روايات قليلة جدّاً لا تستحق الذكر والالتفات.

وقسم آخر منقول عن آخرين ممّن يوصف بالضعف أو بالانحراف كيونس بن ظبيان ، الذي ضعّفه النجاشي ، ووصفه ابن الغضائري بأنّه : « غالٍ ، كذّاب ، وضّاع للحديث ».

ومثل منخل بن جميل الكوفي ، الّذي يقولون فيه : إنّه غال ، منحرف ، ضعيف فاسد الرواية.

ومثل محمّد بن حسن بن جمهور ، الّذي هو غال ، فاسد المذهب ، ضعيف الحديث ...

وأمثال هؤلاء ، لا يصحّ الاعتماد على رواياتهم في أبسط المسائل الفرعيّة ، فكيف بما يروونه في هذه المسألة ، الّتي هي من أعظم المسائل ، وأشدّها خطراً ، وعليها يتوقّف أمر الإيمان ومصير الإسلام. (العاملي ، ١٤٣١هـ ، ص ٣٩٧)

وقال الأستاذ الشيخ محمّد هادي المعرفة : ولعلّ أهمّ مستند القائلين بالتحريف هو مجموعة روايات كانت مبعثرة هنا وهناك حسبوهنّ دلائل على تحريف الكتاب ، إمّا دلالة بالعموم ، أو خاصّةً على موضع التحريف بالخصوص . فيما زعموا . وقد جعل النوري من النوع الأوّل دليله الحادي عشر ، والنوع الثاني دليله الثاني عشر ! جمعهنّ من مصادر شتّى لا شأن لأكثريّتها ولا اعتبار ، والبقيّة القليلة لا مساس لها بمسألة التحريف.

فما شأن كثرة الكتب إذا كانت مجرّد حبر على ورق من دون اعتبار ! ثمّ شرع في دراسة وتقييم الكتب الّتي نقل عنها تلك الروايات ، وأثبت أنّها كتب لا اعتبار لها ولا إسناد.

ثمّ قال الأستاذ : وإليك الآن عرضاً موجزاً عن أهمّ الروايات الّتي استند إليها المحدّث النوري بكلا نوعيها : الدالّة . فيما زعم . على التحريف عموماً ، أو الناصّة على مواضع التحريف بالخصوص.

ما جمعه المحدّث النوري من روايات بشأن مسألة التحريف تربو على الألف ومائة حديث : « ١١٢٢ » بالضبط ، سواء ما زعمه ذا دلالة عامّة وهي « ٦١ » أم ناصّاً على موضع التحريف بالخصوص وهي : (١٠٦١) لكن أكثريّتها الساحقة إنّما نقلها من أصول لا إسناد لها ولا اعتبار ممّا عرضناه آنفاً من كتب ورسائل إمّا مجهولة أو مبتورة أو هي موضوعة لا أساس لها رأساً.

فإذا ما أسقطناه المنقول من هذه الكتب وهي تربو على الثمانمائة « ٨١٥ » ، يبقى الباقي ما يقرب من ثلاثمائة حديث « ٣٠٧ » ، وكثرة من هذا العدد ترجع إلى اختلاف القراءة ، ولا سيمّا المنقول عن الطبرسي في « مجمع البيان » وهي : ١٠٧ موارد. مثلاً ينقل عنه في سورة العاديات : إنّ عليّاً عليه السلام قرأ : « فوسّطن » بتشديد السين ...

إلى أمثال ذلك من قراءات منقولة عن الأئمّة نقلاً بالآحاد لا بالتواتر ، فلا حجيّة فيها أوّلاً ، ولا مساس لها بمسألة التحريف حسبما زعمه النوري ثانياً.

بقيت مائتا حديث تقريباً منقولة عن كتب معتبرة ، ذكرها المحدّث النوري في « فصل الخطاب » دليلاً على وقوع التحريف في الكتاب.

لكن هذه الروايات وردت في شؤون شتّى وفي مسائل مختلفة ، زعمهنّ مشتركات في جامع الدلالة على التحريف.

وهي على سبعة أنواع :

النوع الأوّل : روايات تفسيريّة ، إمّا توضيحاً للآية أو بيان شأن النزول أو تأويل الآية أو تعيين أجلى مصداق من مصاديقها المنطبق عليه الآية بعمومها ، وقد كان من عادة السلف أن يجعلوا من الشرح مزجاً مع الأصل ، تبييناً وتوضيحاً لمواضع الإبهام من الآية ، من غير أن يلتبس الأمر ، اللّهم إلّا على أُولئك الّذين غشيهم غطاء التعامي .

وهذا النوع يشمل الأقسط الأوفر من هذه الأحاديث. وإليك جملة منها :

١ . روى ثقة الإسلام الكليني بإسناد رفعه إلى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) انّه قرأ : (وَإِذا تَوَلّى سَعى في الأرضِ لِيُفْسِدَ فيها ويُهلِكَ الحِرْثَ والنَّسْلَ) (البقرة : ٢٠٥) وعقّبها بقول : « بظلمة وسوء سريرته » بياناً لكيفيّة الإهلاك ، وأنّه ليس بإشعال النار أو وضع السيوف فى رقاب الناس ، بل بارتكاب الظلم وسوء نيّته في التدبير.

النوع الثاني : ما تقدّمت الإشارة إليه من قراءات منسوبة إلى بعض الأئمّة عن طريق الآحاد ، وربّما كانت تخالف قراءة الجمهور ، ومتوافقة أحياناً مع بعض القراءات الشاذّة في مصطلحهم ، وقد أسلفنا أن لا حجيّة فيها أوّلاً ؛ لأنّ القرآن إنّما يثبت بالتواتر لا بالآحاد ، وثانياً لم يكن الاختلاف في نصّ الوحي ، لأنّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر ، قال الإمام الصادق عليه السلام : القرآن نزل على حرف واحد من عند الواحد ، وفي رواية أخرى : ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة وهم القرّاء يزعمون النّص فيما يرون. وطريقهم الآحاد فلا يثبت بقراءتهم قرآن ...

النوع الثالث : أحاديث جاء فيها لفظ « التحريف » ، فزعمه أهل القصور تحريفاً مصطلحاً في حين أنّه تحريف بالمعنى وتفسير على غير الوجه ، والروايات من هذا القبيل كثيرة ... لكن تقدّم : أنّ التحريف في اللغة وفي مصطلح الشرع . في الكتاب والسنّة . يراد به التحريف المعنوي ، أيّ التفسير بغير الوجه المعبّر عنه بالتأويل الباطل. وتقدّم الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام في رسالاته إلى سعد الخير : وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده ...

النوع الرابع : روايات زعموا دلالتها على سقط آية أو جملة أو كلمة ، وقد عالجها أئمّة نقد الحديث بأنّها كانت زيادات تفسيريّة وشروح وما إلى ذلك ، لا من لفظ النصّ لكن تعلّق بها أهل القول بالتحريف عبثاً .

النوع الخامس : روايات استندوا إليها ، لكن ليس فيها ما يصلح لهذا الاستناد ، نذكر منها :

روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال : كان أبي إذا صلّى الوتر قرأ في ثلاثتهنّ : بـ (قُلْ هوَ اللهُ أَحدٌ) ، فإذا فرغ منها قال : « كذلك الله ربّي » ، وسأل ابن المهتدى الإمام الرضا عليه السلام عن سورة التوحيد فقال : كلّ من قرأ (قُلْ هوَ اللهُ أَحدٌ) وآمن بها فقد عرف التوحيد ، فقلت : كيف يقرأها ؟ قال : كما يقرأ الناس ، وزاد فيه كذلك الله ربّي ، كذلك الله ربّي.

قال النوري : وفي الخبر إيماء إلى كون الذيل من القرآن ... استفادة غريبة !!.

النوع السادس : روايات وردت بشأن فساطيط تضرب بظهر الكوفة أيّام ظهور الحجّة المنتظر . عجّل الله فرجه الشريف . لتعليم الناس قراءة القرآن وفق ما جمعه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم ، لأنّه خلاف الترتيب المعهود ، وقد حاول فرق المحدّث النوري الاحتجاج بها ، دليلاً على مخالفته في سائر الجوانب أيضاً ، لكنّها على عكس مقصودهم أدلّ كما نبّهنا.

فقد روى الشيخ المفيد بإسناده عن جابر الجعفي ، عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : إذا قام قائم آل محمّد صلّى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلّم الناس القرآن ، على أنزل الله. فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم ، لأنّه يخالف فيه التأليف. والأحاديث بهذا النمط غير قليل ، وهي إن دلّت فإنّما تدلّ على اختلافٍ ما بين مصحفه عليه السلام والمصحف الحاضر ، أمّا إنّ هذا الاختلاف يعود في نصّه أم في نظمه أم في أمر آخر ، فهذا ممّا لا تصريح به في تلك الأحاديث ، سوى الحديث الأوّل الّذي نوّهنا عنه ، فإنّه صريح في وجه الاختلاف ، وأنّه ليس في سوى النظم والتأليف لا شيء سواه ، فهو خير شاهد على تبيين وجه الاختلاف المنوّه عنه في سائر الروايات ، وهذا في مصطلح الأصوليّين من الحكومة الكاشفة لمواضع الإبهام في سائر كلام المتكلّم الحكيم.

على أنّ نفس الاختلاف في نظم الكلام يكفي لوحده سبباً لصعوبة التلاوة ولصعوبة فهم المراد من الكلام .

وممّا يدلّ على أنّ القرآن الذي يأتي به صاحب الأمر ليست فيه زيادة على هذا الموجود ما رواه العيّاشي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : ولو قد قائم قائمنا فنطق صدّقه القرآن. (العيّاشي ، ١٣٨٠هـ، ج ١ ، ص ١٣)

النوع السابع : ما ورد بشأن فضائل أهل البيت عليهم السلام المخبوءة طيّ آيات الذكر الحكيم ، أن لو قرئت كما هي على ما أنزلها الله لوجدتها ذوات دلائل واضحة وبيّنات لائحة ، تدلك على شرفهم ورفيع منزلتهم عند الله عزّوجلّ. ولكن واضح أنّه ليس

المقصود زيادة في لفظه أو حذف شيء منه ، كما توهّمه أهل التحريف ؛ إذ لو كان المراد ذلك لكان على خلاف إجماع الطائفة إطلاقاً ، وكان مطروحاً البتّة ، إذ لم يقل أحد بالزيادة في القرآن حتّى الأخباريّين. وقد اعترف المحدّث النوري نفسه بهذا الإجماع. (معرفة ، ١٤٢٧هـ ،ص ٢٢١)

شبهة تحريف القرآن الكريم في نظر المستشرقين :

وسوف تعالج أسئلة ثلاث في هذه المقالة :

١. ما هو منشأ القول بالتحريف لدى المستشرقين؟

٢. ما هي الشُّبهات التي تبنّاها المستشرقون حول نظريَّة تحريف القرآن الكريم؟

٣. ما هي المشكلات التي واجهها المستشرقون في دراساتهم القرآنيّة؟

النقطة الأولى : منشأ القول بتحريف القرآن الكريم

لعلَّ النقاط التي سوف نستعرِضها تكفل ببيان مناشئ القول بتحريف القرآن الكريم، فإنّ الأمور التالية شكّلت الدَّافع للقول بتحريف القرآن الكريم من قِبَل المستشرقين.

١. وقوع التحريف في سائر الكتب السماويّة

لعلَّ من مناشئ القول بتحريف القرآن اعتقاد علماء سائر الأديان بتحريف الكتب المقدّسة لسائر الأديّان، فقد قامت عقيدتهم على أنَّ الأناجيل الأربعة دوّنَت من قِبل الحواريّين الأربعة، فبَعد الذي جرى على المسيح من أحداث، قام هؤلاء بتدوين رحلات المسيح وحياته ونصائحه (معرفة ١٤٢٧هـ ، ١٢٦. ١٢٧). إلى حدٍ أنَّنا نجد بين الأناجيل الأربعة تناقضاً وتهافتاً. كما نَجد ذلك أيضاً في الدِّيانة اليهوديّة، فليس لدى اليهود كتاباً خاصّاً معروفاً بأنّه الكتاب المُنزَل على موسى، بل ما لديهم اليوم هو ما قام بعضٌ بتدوينه طبقاً لميوله الخاصّة في وصف الظروف المحيطة. نعم، المسلمون وحدهم من بين أتباع الدّيانات يلتزمون بأنّ القرآن الموجود بين أيديهم اليوم هو المُنزَل على النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) والذي دوّنَ وجُمعَ في حياة النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) لم تنله يد التحريف (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٠٠).

كما بيّن القرآن الكريم وبشكلٍ حاسمٍ أنَّ أهل الكتاب وسعياً وراء بعض مصالحهم، قاموا بتدوين بعض الأمور ونسبتها إلى الله عزّ وجلّ قال تعالى : {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ } (البقرة، ٧٩). كما يَذكر القرآن الكريم صراحة أنَّهم قاموا بتحريف كتبهم : {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ } (النساء، ٤٩).

وهذا البيان القرآنيّ الحاسم والجازم بوقوع التحْريف في سائر الكتب السماويّة والذي كان مفاجئاً لمستشرق متعصّب مثل (أف بول) الذي كان يتبنّى القول بعدم تحريف العهدين، وأنَّهما ما زالا كما أنزلا، دَفعَه وبسبب الحسد أيضاً {أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ }(النساء، ٥٦). ليوجّه تهمة التحريف إلى القرآن الكريم (المعارف ، ١٣٣١ . ١٣٥٦هـ، ج ٤، ص ٦٠٢).

٢. الأهداف التبشيريّة والسياسيّة

لقد اختلفت الأهداف والدَّوافع التي شكّلت المحرّك الأساسي للمستشرقين لدراسة مسائل الشرق، فلم يكن الهدف لديهم جميعاً هدفاً واحداً، ويُمكننا تصنيف الدَّوافع لدراسة مسائل الشرق إلى دَوافع تبشيريّة، سياسيّة، تجاريّة وعلميّة بحثيّة (الصغير، ١٤١٣هـ ، ص ١٥. ٢١).

فبعض المستشرقين كان دافعه لدراسة الشرق أن يَدفع المسلمين إلى إساءة الظنِّ بدينهم وبعقيدتهم. فقد سعى هؤلاء ومن خلال اختلاق بعض الشُّبهات حول الإسلام والقرآن، لإضعاف إيمان المسلمين بدينهم بهدف توفير الظروف الملائمة للقبول بالدِّيانة المسيحيّة كدينٍ بديلٍ للإسلام .

كما كان لجماعةٍ أُخرى بعض الأهداف السياسيّة، وحيث شعروا بأنّ الإسلام الحقيقيَّ يقف سداً حائلا أمام مصالحهم، لجأوا إلى نظريّة التحريف لإثبات ضعف عقيدة المسلمين بالكتاب المقدّس. ويذكر (إدوارد سعيد) سبب الهجوم الواسع من قبل المستشرقين على الإسلام فيرى أنَّه يتلخَّص في الفكر الجهاديّ في الإسلام فيرى أنّ ما هو مخبوء في هذه الصور التي يُقدّمها المستشرقون هو تهديد الجهاد، إنَّه الخوف من أن يَقوم المسلمون (أو العرب) بالسيطرة على العالم (إدوارد، ١٤٠٤هـ ، ص ٥١١)

هذا الخوف تجده في كتاب مستشرقين كـ (وليام موير) في كتابه (حياة محمّد وتاريخ الإسلام)، وكذا في كتابه (الخلافة، نشأتها، وانحلالها وسقوطها) (إدوارد، ١٤٠٤هـ ، ص ٢٧٤). ولذا سعَت الدول المستعمِرة والقوى العالميّة الكبرى، حيث رأت في التعاليم القرآنيّة سداً منيعاً أمام وصولها إلى أهدافها ومصالحها، إلى تربية فكرة تحريف القرآن في أذهان المسلمين، وبهذا انصبَّ جهدهم على هدم أساس الإسلام المتمثِّل بالقرآن الكريم.

٣. وجود بعض الروايات الضعيفة حول تحريف القرآن الكريم

المنشأ الثالث للقول بتحريف القرآن وجود بعض الروايات التي تدلّ على تحريف القرآن، وقد نُقلت هذه الروايات في كتاب (الإتقان في علوم القرآن) وذلك ضمن النوع السابع والأربعون، كما أوردها صاحب كتاب (صيانة القرآن عن التحريف) في كتابه ممارساً لشيءٍ من النقدِ لها أحياناً. وفيما يتعلّق بهذه الروايات يُمكننا تسجيل الملاحظات التالية :

أ . إنَّ بعض هذه الروايات بصدد بيان التحريف المعنويّ الذي تعرَّض له القرآن الكريم وهو أمرٌ مسلَّم لدى الجميع.

ب . بعضٌ آخر من هذه الروايات تُبيِّن وجود الاختلاف في القراءة والحركات، والذي وقع قبل جمع القرآن من قبل عثمان، وقد أمر عثمان بجمع الناس على قراءة واحدة.

ج . بعض الروايات تدلُّ على وجود الزيادة في القرآن، وهي روايات غير صحيحةٍ، فلا زيادة في القرآن الكريم وهو أمرٌ متّفق عليه بين الفريقين.

د . بعض الروايات تدلُّ على وجود النقص في القرآن، وهذه الطائفة من الروايات ضعيفةٌ بتمامها، وهي من أخبار الآحاد، التي لا يُمكن العمل بها (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ١٤٧. ٢٠٥).

ويقسّم (الإمام الخمينيّ) روايات جمع القرآن إلى طوائف ثلاث: أولاها: الروايات الضعيفة التي لا يُمكن الاستدلال بها. وثانيها، الروايات الموضوعة التي قامت القرائن والشواهد على الوضع فيها. وثالثها، الروايات الصحيحة التي نصل من خلال التأمّل فيها إلى أنَّ المقصود من التحريف فيها هو التحريف في معاني الآيات لا التغيير في ألفاظها (الخميني، ١٤٠٩هـ، ج ٢، ص ٩٦).

ويَعتمد المستشرق المعروف (جولد تسيهر) على الروايات الضعيفة والموضوعة ويرى أنَّ الشيعة يَعتقدون بأنَّ في المصحف العثمانيّ زيادات وإضافات وتغييرات على أصل القرآن المنزل على النبيّ (صلى الله عليه و آله و سلم) (تسيهر، ١٣٦٤هـ، ص ٢٩٣).

ويذكر بأنّ لدى الشيعة من الروايات ما يدلّ على أن القرآن المنزَل على الرسول الأكرم (صلى الله عليه و آله و سلم) أطول وأكثر تفصيلا من القرآن الحاليّ، كسورة الأحزاب والتي تحوي الآن ثلاث وسبعون آية، ولكنَّها على أساس النصّ السابق تُعادل سورة البقرة، وكسورة النور التي تحتوي في النصّ الحاليّ على أربع وستون آية، ولكنَّها كانت سابقاً تزيد على مائة آية، وكسورة الحجر التي تحتوي على تسعٍ وتسعونَ آية، ولكنَّها كانت سابقاً تزيد على مائة وتسعين آية (تسيهر، ١٣٦٤هـ ، ص ٢٩٤).

إنَّ ما يُلفت النظر هنا هو أنَّ المستشرقين قد تمسّكوا بهذه الطائفة من الروايات، فدفعوا الشيعة إلى اتِّهام أهل السنَّة بتحريف القرآن الكريم، وكذلك العكس. ويَذكر مستشرقٌ آخر يُدّعى (اف بول) أنّ الشيعة تصر على أنَّ أهل السنَّة قاموا بحذف آياتٍ من القرآن الكريم تؤيّد مذهب الشيعة، كما يَنسب أهل السنة هذه الدعوى إلى الشيعة .

ويَصف (آية الله الخوئي) رأي بعض هؤلاء العلماء الذين وقعوا ودون التفاتٍ منهم تحت تأثير الدعاية والإعلام فرموا الفريق الآخر ودون دليلٍ بالتحريف، بأنَّ وظيفة هذا الرأي التفرقة بين المسلمين وأنَّ ذلك من وساوس الشياطين يقول :

(ونظير الاتِّهام المذكور في ما ذكره الآلوسي عند تفسير قوله تعالى : "كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر" من أنَّ الشيعة يجوزون الأكل والشرب إلى طلوع الشمس . ولست أدري إلى أي سندٍ استند في هذه النسبة، وهو في بغداد عاصمة العراق، والعراق مقرّ الشيعة قديماً وحديثاً، ولا سيما أنَّ المشاهد المشرَّفة قريبة من بغداد، وقلَّ من يوجد من غير الشيعة فيها. أضف إلى ذلك أنَّ الآلوسي لم يكن بعيدا من كتب الشيعة ومؤلَّفاتها. ولعمري: إنَّ هذه النسبة وأمثالها هي التي فرَّقت بين المسلمين، وحكَّمت عليهم أعداءهم. ولعلَّها كانت دسائس أجنبيَّة) (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٥٢٢).

إذاً، لا بدَّ وفي سبيل الوحدة بين المسلمين من الوعي والانتباه، والتتبّع العلميّ والفكريّ لكي لا يَقع المسلمون تحت تأثير أيّ قولٍ، فلا بدَّ بعد الدقّة في (ما قال) من الدقّة في (من قال).

النقطة الثالثة : دراسة شُبهات المستشرقين حول تحريف القرآن

يتمسّك بعضُ المستشرقين لإثبات التحريف باختلاف السوَر في مصاحف الصحابة، فيرى هؤلاء أنَّ عدد السور القرآنيّة في بعض مصاحف الصحابة يَختلف عن عدد السور مع مصاحف أُخرى لدى الصحابة، وهذا الاختلاف يُعتبر دليلا على وقوع التحريف في القرآن الكريم.

١. شبهة الزيادة في القرآن

يَذهب بعض المستشرقين إلى أنَّ مقايسة القرآن الحاليّ مع مصاحف بعض الصحابة يَشهد على وقوع التحريف في القرآن الحاليّ بمعنى الزيادة فيه، وقد تمسّك هؤلاء لإثبات هذا المدّعى بأدلّة واهيةٍ، فيذكر (مونتغمري) مثلا أنَّ (عبد الله بن مسعود) لم يدوّن المعوذتين في مصحفه، وكان يرى أنَّهما ليستا من القرآن (رضوان، ١٤١٣هـ ، ص ٤٦ . ص ٤٠٨).

الاستنتاج بأنَّ هذه إضافاتٌ محضُ بشريّة إلى النصِّ الإلهي. فرؤساء الخوارج أنكروا كون سورة يوسف من القرآن؛ لأنَّك لا تجد في هذه السورة أكثر من قصّة عادية، ولا يُمكن القول بصحّة وجود قصّة عشقٍ كجزءٍ من القرآن. ومن جهةٍ أُخرى نجد أنَّ معتزلة الخوارج أي العجاردة . اتباع عبد الكريم بن عجرد أحد كبار الخوارج ورؤسائهم . يُنكرون كون سورة يوسف من القرآن (رضوان، ١٤١٣هـ ، ص ٢٠٨).

وذهب بعض المستشرقين أمثال (كازانوفا) إلى أنَّ (الآية ١٤٤ من سورة آل عمران) وهي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ...) هي من كلام أبي بكر، وأنَّ (الآية ١٢٥ من سورة البقرة)، (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) هي من كلام عمر بن الخطاب (عناية ، ١٤٢١ هـ ، ص ٤٣).

. نقد شبهة الزيادة

لقد أَولَى العلماء المسلمون البحث حول مسألة تحريف القرآن أهميّةً، تشهد بذلك كتبهم ومصنّفاتهم القيّمة في هذا المجال. وقد وَقَع الاتّفاق بينهم على نفي التحريف بمعنى الزيادة في القرآن، ويذكر ذلك (آية الله الخوئي) فيقول : «المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن ، وأن الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبي الأعظم » (الخوئي ، ١٣٩٥ هـ ، ص ٢٠٠).

ويذكر ذلك أيضاً (الشيخ الطوسيّ) فيقول: « وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممَّا لا يليق به أيضاً، لأنَّ الزيادة فيه مجمعٌ على بطلانها والنقصان منه ، فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا» (الطوسي ، ١٤٠٩هـ ، ص١. ٣). وكذلك يتبنّى (أمين الإسلام الطبرسيّ) هذا الرأي، فيرى بطلان الزيادة في القرآن بإجماع المسلمين واتّفاقهم (الطبرسي ، ١٤١٤هـ، ١. ١٥).

أمَّا مسألة مخالفةِ شخصيَّة جليلة كابن سعود لإدراج المعوذتين فهو افتراء محضٌ. ويذكر (الإمام النوويّ) التالي : «أجمع المسلمون على أنَّ المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآنٌ، وأنَّ من جحد شيئاً منه كفر. وما نُقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيحٍ عنه» (عناية ، ١٤٢١ هـ ، ص ٤٣).

فابن مسعود كان من حفَظة القرآن ومن القرّاء المعروفين ومن كتّاب الوحي المشهورين (معرفة ، ١٣٨٥ هـ ، ج ١، ص ٢١١. ٢١٣).

وعدم كتابة المعوذتين وسورة الحمد في مصحف ابن مسعود لا يُعتبر دليلا على إنكاره؛ لأنَّ تدوين القرآن آنذاك كان خوف نقصه أو الخشية من الزيادة فيه، وحيث كان (ابن مسعود) يرى أنّ هاتين السورتين من السوَر المشهورة وأنّها لن تُطوى بالنسيان، بل سوف تبقى في الأذهان، فلذا لم يدوّنها في مصحفه (رضوان، ١٤١٣هـ ، ص ٤١٠).

مضافاً إلى أنَّ بعض القرّاء المعروفين أمثال (عاصم بن أبي النجود) و (حمزة بن حبيب الزيّات) و (أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ) و(أبو محمَّد خلف بن هشام) ممَّن تنتهي سلسلة أسانيدهم إلى ابن مسعود إلى رسول الله(صلى الله عليه و آله و سلم) قد قرأوا المعوذتين وسورة الحمد (السيوطي، ١٣٩٤هـ، ص ٤١١).

ويَذكر (الفخر الرازي) قول (ابن مسعود) هذا فيقول : «قلَّ في الكتب القديمة أنَّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان يُنكر كون المعوذتين من القرآن ، واعلم أنَّ هذا في غاية الصعوبة، لأنَّا إن قلنا إنَّ النقل المتواتر كان حاصلا في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذٍ كان ابن مسعود عالماً بذلك فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل» ، وكذلك الحال مع (ابن حزم الأندلسيّ) الذي يَرى أنَّ هذا الموضوع مكذوب، ويَذكر أنّ قراءة عاصم منقولة عن (زرعان) وهو قد نقلها عن (ابن عباس) وهي تشتمل على هاتين السورتين، وهذا شاهد على أنَّ (ابن مسعود) كان يرى أنّ هاتين السورتين من القرآن (السيوطي، ١٣٩٤هـ ، ١، ٧٩).

ويذكر (القاضي أبو بكر الباقلانيّ) التالي: «ولو كان قد أنكر السورتين على ما ادَّعوا، لكانت الصحابة تُناظره على ذلك، وكان يَظهر وينتشر، فقد تناظروا في أقلِّ من هذا» (معرفة، ١٤١٧هـ، ص ٢٦٢).

وأمَّا ما ذكره بعض المستشرقين نقلاً عن عجاردة الخوارج من أنّ قصّة سورة يوسف هي قصّة عشق، ولا يُمكن أن تكون جزءا من القرآن فهي دعوى بلا دليل. فإنّ قصَّة يوسف تحمل الكثير من المواعظ الأخلاقيّة والتربويّة.

كما إنّ سورة (تبّت) ليست فُحشاً، والمنهي عنه في الإسلام هو الفحش وقد قال تعالى : (وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (الأنعام، ١٠٨). فكيف يمكن أن يحذِّر المؤمنين من عداوة الكفّار، ولكنّه لا يرى نفسه عدواً للكفّار؟ وسورة المسد لا تحوي شتيمةً للكفّار كما ذكر ذلك (جولد تسيهر)، بل هي تهديد ووعيد لأبي لهب وزوجته لأنَّهما أصرَّا على أذيَّة النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) والمسلمين (الطبرسي،١٣٣٩هـ ، ج ٣، ص ٥٥٩).

وأمَّا آية وما محمّد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل (ال عمران، ١٤٤) وآية واتَّخذوا من مقام إبراهيم مصلى (البقرة، ١٢٥)، فهي ليست من كلام أبي بكر وعمر بن الخطاب وقد أُضيفت إلى القرآن، بل لا دليل إطلاقاً على هذه الدعوى. بل إنّ الآية الأولى أُنزلت في معركة أُحد، بعد أن أُشيع أنَّ النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) قد قتل، وقام بعض المسلمين بالفرار من ساحة القتال (الطبرسي،١٣٣٩هـ ، ٣،ص ٥١٣).

نعم، ما يَنقله لنا التاريخ هو أنَّ أبا بكر بعد وفاة الرسول(صلى الله عليه و آله و سلم)، قد تلا هذه الآية، بعد أن قام بعض الأصحاب بالتشكيك في وفاة النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم). ومجرّد التلاوة لا تُعتبر دليلا على كون هذه الآية من كلامه. وأمَّا الآية الثانية فقد نزلت عندما طلب (عمر) من النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) أن يجعل من مقام إبراهيم مصلى، واستجابة لهذا الطلب نزلت الآية المذكورة آمرةً المسلمين باتّخاذ مقام إبراهيم مصلى (عناية١٤١٦هـ، ص ٤٤).

ويؤيّد (السيوطيّ) هذه الرواية فينقل حديثاً عن البخاري عن أنس أنَّ عمر قال : وافقت ربّي في ثلاث، قلت: يا رسول الله لو اتَّخذنا من مقام إبراهيم مصلى فنزلت: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى). فهذه الرواية لو فرض صحّتها تدلُّ على أنّ سؤال عمر كان سبباً لنزول الآية، ولا دلالة لها على أنّ هذه الآية كانت جزءاً من كلام عمر وقد زيدت في القرآن. وفيما يتعلَّق بالآية الثانية يتعرّض (ابن سعد) في (الطبقات) لرواية نزولها في معركة أُحد، فيَذكر التالي : «حمل مصعب بن عمير اللواء يوم أُحد

فلما جال المسلمون ثبت به مصعب، فأقبل بن قميئة وهو فارسٌ، فضرب يده اليمنى فقطعها، ومصعب يقول وما محمّد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل... الآية، وأخذ اللواء بيده اليسرى، وحنا عليه فضرب يده اليسرى فقطعها، فحنا على اللواء وضمَّه بعضديه إلى صدره وهو يقول: وما محمّد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل... الآية، ثمَّ حمل عليه الثالثة بالرمح فأنفذه واندقَّ الرمح ووقع مصعب، وسقط اللواء وابتدره رجلان من بني عبد الدار .. فأخذه أبو الروم بن عمير فلم يزل في يده حتَّى دخل به المدينة حين انصرف المسلمون» (السيوطي، ١٣٦٣هـ ،ج ١، ص ١٢٧. ١٢٩)

أ . شبهة التشكيك في سورتيّ الخلع والحفد

يذكر هؤلاء أنَّ في مصحف أُبيّ بن كعب ١١٦ سورة من القرآن. وأنّ المسلمين عندما قاموا بجمع القرآن لم يجعلوهما ضمن سور القرآن الكريم (رضوان١٤١٣هـ، ص ٤١٢).

وهما عبارة عن: سورة الخلع: (بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إن نستعينك و نستغفرك ونثني عليك ولا نفكرك ونخلع ونترك من يفجرك) ؛ وسورة الحفد(اللهم إياك نعبد ولك نصلّي ونسجد وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق) (السيوطي، ١٣٩٤هـ، ج ١، ص ٢٢٦ . ٢٢٧)

ولم يذكر هؤلاء دليلا على مدّعاهم، بل اعتبروا أنَّ مجرَّد عدم اشتمال القرآن الحاليّ على هاتين السورتين يُعتبر دليلاً على نقص القرآن، مع أنَّ دعوى نسبة كون السورتين من القرآن إلى أُبيّ بن كعب هي دعوى بلا دليل، ومن البعيد أن يقوم صحابيٌ كبيرٌ كأبيّ بن كعب الذي كان حافظاً وقارئاً للقرآن بجعلها في مصحفه على أنّها من القرآن . ومن المحتمل أنّ أُبيّ بن كعب قد جعلهما في مصحفه لما تحويانه من دعاءٍ، ليواظبَ الناس على قراءتهما في القنوت (عناية، ١٤١٦هـ، ص ٥١ . ص ٤١٣)،

هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أُخرى فإنّ الجمع الذين قاموا بجمع القرآن في زمان عثمان، لم يقوموا بإدراجهما ضمن القرآن، وهذا خيرُ دليلٍ على عدم كونهما جزءا من القرآن وكون المعروف أنَّهما من الدعاء. كما أنَّ نظمهما وسَبك عبائرهما لا تنسجم مع نظم وسَبك آيات القرآن الكريم (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ١١٧).

ب . شبهة التشكيك في مصحف الإمام علي (عليه السلام)

ينقل «جولد تسيهر) في كتابه (مذاهب التفسير الإسلاميّ) بعض الروايات التي تدلُّ على أنّ لدى العلويّين قرآناً مدوّناً بحسب ترتيب نزوله، وأنَّ هذا القرآن قد كتَبه علي (عليه السلام) بعد وفاة النبيّ(صلى الله عليه و آله و سلم) مراعياً فيه ترتيب النزول، وهذا الترتيب مخالفٌ للترتيب العثمانيّ. وهذا القرآن يشتمل على سبعة أجزاء (معرفة ١٤٢٧هـ ، ص ٢٩٦).

ثمَّ يذكر (جولد تسيهر) أنَّ من عقيدة الشيعة وجود مصحف كتبه عليّ (عليه السلام) وهو قرآن كامل بيد أئمَّة الشيعة تناقلوه واحداً بعد آخر وأنّه من ميراث الإمامة .

الاستنتاج

وقفنا عند بعض الادعاءات والظواهر وقفة المقوم المتحدي ، والناقد الموضوعي. وحديثنا عن ،

١. ما دلَّ على جواز قراءة أيّ سورةٍ في الصلاة .

٢. أخبار عرض الروايات على القرآن كقوله: «كلُّ حديثٍ لا يُوافق كتاب الله فهو زخرف، وحجيَّة ظواهر القرآن وغير ذلك، ونؤمن بسلامة القران الكريم من التحريف .

٣. لا حاجة بنا إلى القول بأن القرآن الكريم قد وصل إلينا كما نزل ، وقد حفظ بين الدفتين كما أوحي ، فالحديث عن سلامة القرآن وصيانته من البديهيات ، والاعتقاد بخلوه من الزيادة والنقصان من الضروريات. والقرآن في منأى عن التحريف في نصوصه وآياته ، إذ لم يضف إليها ما ليس منها ، ولم يحذف ما هو منها ، فالموجود بين أيدينا هو النص القرآني الكامل في ضوء ما أسلفناه من وحي القرآن ، ونزول القرآن ، وجمع القرآن ، وقراءات القرآن ، وشكل القرآن ، إذ تضافرت هذه العوامل جميعاً على ضبطه كما أنزل ، زيادة على العناية الإلهية التي رافقت هذه العوامل ، وصاحبت هذا النص.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين المنتجبين ..

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم .

٢. فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب أو فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب الأرباب – نظراً لاختلاف الأقوال في تحديد اسمه –؛ هو أحد أشهر كتب المحدّث الشيعي حسين النوري الطبرسي . المتوفى سنة ١٢٤٥هـ ، ط ١٤٠٣ هـ ، طبع في بيروت ، الناشر مركز الدراسات الفكرية .

٣. كمال الدين وتمام النعمة ، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي ابن بابويه القمي المتوفى سنة٣٨١ هـ ، ١٤٠٥ هـ . طبع في مدينة قم ، الناشر : مؤسسة النشر الاسلامي .

٤. أكذوبة تحريف القرآن ، رسول جعفريان ، ط ١٤٠٥ هـ ، طُبع في ايران ، الناشر : معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي .

٥. البيان في تفسير القرآن ، السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي توفى سنة ١٤١٣ هـ. ط ١٣٩٥ هـ ، طبع في ايران ، الناشر دار انوار الهدى و مؤسسة الإمام الخوئي .

٦. الإتقان في علوم القرآن ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي المتوفى: ٩١١هـ ، ط ١٤٠٧ هـ ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ، الناشر : الهيئة المصرية العامة

٧. التمهيد في علوم القرآن، لمحمد هادي معرفة المتوفى ١٤٢٧ هـ ، ط ١٤٣٠ هـ ، طبع في قم المقدسة ، الناشر : مؤسسة النشر الاسلامي .

٨. الميزان في تفسير القران ، السيد محمد حسين الطباطبائي المتوفي سنة ١٤٠٢ هـ ، ط ١٤١٧ هـ ، طبع في بيروت ، الناشر : مؤسسة الاعلمي .

٩. صيانه القرآن من التحريف ، محمد هادي معرفة المتوفى ١٤٢٧ هـ ، ط ١٤٢٧ هـ . طبع في ايران ، الناشر : مؤسسة فرهنكي التمهيد

١٠. المصاحف ، الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني توفى سنة ٣١٦ هـ ، ١٤٢٣ هـ ، تحقيق محمد بن عبدة ، الطبعة الاولى في القاهرة ، الناشر : الفاروق الحديثة .

١١.النشر في القراءات العشر ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف المتوفى ٨٣٣هـ ، ط ١٣٤٥ هـ ، تحقيق علي محمد الضباع ، طُبع في بيروت ، الناشر : دار الكتب العلمية .

١٢. حقائق هامّة حول القرآن ، آية الله المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي المتوفي سنة ١٤٤١ هـ ، ط ١٤٣١ هـ ،

١٣. أصول الكافي ، محمد بن يعقوب الكليني المتوفي سنة ٣٢٩ هـ ، ط٣ / ١٤٠٩ هـ ، تحقيق قسم إحياء التراث مركز بحوث دار الحديث ، طُبع في طهران / مطبعة الحيدرية ، الناشر : دار الكتب الإسلامي .

١٤. تفسير العيّاشي ، محمد بن مسعود العياشي توفي سنة ٣٢٠ هـ ، ط ١٣٨٠ هـ ، طُبع في بيروت ، الناشر : مؤسسة الأعلمي .

١٥- المستشرقون والدراسات القرآنية - محمَّد حسين علي الصغير، توفي سنة ١٣٧٠هـ ، ط ١٤١٣ هـ ، طُبع في بيروت ، الناشر : دار المؤرخ العربي

١٦- تهذيب الأصول، اية الله العظمى الموسوي الخميني، روح الله، توفي سنة ١٤١٠ هـ، ط ١٣٥٧ هـ ، طُبع في قم المقدسة ، الناشر انتشارات دار الفكر . قم .

١٧- مذهب التفسير الإسلامي ، للمستشرق جولد تسهر غولد تسيهر، المتوفي سنة ١٣٤٠ هـ، ط ١٣٦٤هـ ، طُبع في القاهرة ، الناشر : مكتبة الخالجي بمصر ، ومكتبة المثنى ببغداد .

١٨- مقالة التحريف، تأليف بول، المتوفى ١٣٨٤ هـ ، د. علي اكبر ربيع نتاج ١٤٣٠هـ ، مجلة المنهاج .

١٩- آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر بن ابراهيم رضوان ، ط ١٤١٣ هـ ، طُبع في الرياض ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع .

٢٠- شبهات حول القرآن وتفنيدها، غازي عناية ، ط ١٩٩٦م، الطبعة الاولى ، طُبع في بيروت ، الناشر : دار ومكتبة هلال .

٢١- التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي توفي سنة ٤٦٠ هـ ، ط ١/ ١٢٠٩ هـ ، طُبع في ايران ، الناشر دار إحياء التراث العربي

٢٢- مجمع البيان، الفضل بن الحسن الطبرسي المتوفي سنة ٥٤٨هـ ، ط ١٤١٤ هـ ، طُبع في بيروت ، الناشر : مؤسسة الأعلمي .

Sources and references

The Holy Quran . 1.

2. The chapter on the distortion of the Book of Lord of the Lords or the chapter on the discourse in proving the distortion of the Book of Lords - due to the difference in the sayings in specifying his name -; It is one of the most famous books of Shiite Muhaddith Hussain al-Nuri al-Tabarsi. Died in 1245 AH

3. Kamal al-Din and Tammam al-Ni'mah, Sheikh al-Saduq Abu Jaafar Muhammad ibn Ali Ibn Babawayh al-Qummi, who died in 381 AH

The lie of distortion of the Qur'an, the Messenger of Jafarian 4.

. 5. Al-Bayan fi Tafsir Al-Qur'an, Sayyid Abu Al-Qasim Al-Mousawi Al-Khoei, died in the year 1413 AH.

6. Perfection in the Sciences of the Qur'an, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr, Jalal al-Din al-Suyuti, deceased: 911 AH

7. Introduction to the Sciences of the Qur'an, by Muhammad Hadi Maarifa, who died in 1427 AH

8. Al-Mizan in the Interpretation of the Qur'an, Sayyid Muhammad Husayn Al-Tabataba'i, who died in 1402 AH

Preserving the Qur'an from distortion, Muhammad Hadi Maarifa, deceased 1427 AH 9.

10. The Qur'an, Al-Hafiz Abu Bakr bin Abi Dawood Al-Sijistani, died in 316 AH

. 11. Publication in the Ten Readings, Shams Al-Din Abu Al-Khair Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Muhammad bin Yusuf, who died in 833 AH.

12. Important facts about the Qur'an, Ayatollah Muhaqqiq Sayyid Jaafar Murtada al-Amili, who died in 1441 AH

.13. The origins of al-Kafi, Muhammad ibn Ya`qub al-Kulayni, who died in 329 AH

.14. Tafsir Al-Ayyashi, Muhammad bin Masoud Al-Ayashi, died in the year 320 A.H

-15. Orientalists and Quranic Studies - Muhammad Husayn Ali al-Saghir, died in 1370 AH

- 16. Tahdheeb Al-Osoul, Ayatollah Al-Adami Al-Mousavi Khomeini, Ruhollah, died in 1410 A.H.

-17. Doctrine of Islamic Interpretation, by the orientalist Gold Seher Gold Seher, who died in the year 1340 AH

18. Article of distortion, authored by Paul, who died in 1384 A.H

- 19. Orientalists' opinions on the Holy Qur'an and its interpretation, Omar bin Ibrahim Radwan.

- Suspicions and Refutation of the Qur'an, Ghazi Enaya 20.

21. Al-Tibayan fi Tafsir Al-Qur'an, Muhammad bin Al-Hassan Al-Tusi, died in the year -106 AH

-22. Majma' al-Bayan, al-Fadl ibn al-Hasan al-Tabarsi, who died in 548 AH